

تحرير العبيد في تونس

في القرن التاسع عشر

الدكتور : نصر الجويلي
أستاذ مساعد بالمعهد الأعلى للشريعة

لقد كان الرق ظاهرة طبيعية في تاريخ الشعوب فلم يخل تاريخ الشعوب حضارة ما من وجود هذه الظاهرة وخاصة عند نشوء المدنية حيث أصبح الرقيق أداة ضرورية لتنمية رأس المال، كما كانت ظاهرة التجارة بالرقيق من الأمور المستساغة والمعمول بها فكان للرقيق أسواق يباع فيها، وقد عرفت أقدم الأسواق للرقيق في مدن سومر، وعيلام، وبابل، وآشور ومصر، وقرطاجنة وروما، وغيرها. وفي العصور الوسطى ازدهرت هذه التجارة في دول الشرق والغرب.

وبيع الرقيق في سوق خاص تعرف بسوق الرقيق، وفيه يعرض النخاسون تجارتهم وقد وصف اليعقوبي سوقا للرقيق في مدينة سامراء في القرن الثالث للهجرة بقوله «انها سوق مربعة، فيها طرق منشعبة، وفيها الحجر والغرق والخوانيت للرقيق. وكان الرقيق الجيد يباع في منزل خاص أو بواسطة تاجر كبير، وكان يبيعه في سوق عام بمثابة عقوبة وحط من قدره» آدم متز الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري، ج 1 ص (270)

وكان الرقيق في تونس (خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر) يباع في السوق كالبهائم، ولهم سوق خاصة بهم وهي سوق البركة بها دكاكين لجلوسهم ومكان خاص لفأدهم يسمى بـ «القفص».

وكانت تونس من الدول السبّاقة الى منع بيع العبيد كان ذلك على يد المشير أحمد باي الأول (1221هـ - 1806م) (1271هـ - 1855م) الذي قام بعدة إصلاحات كان لها وقع كبير في تونس وبلاد أوروبا، وفي مقدمة هذه الإصلاحات.

..... اقدمه على سن قانون ينص على تحرير العبيد وتحجير امتلاكهم وبيعهم في الأسواق(1) ذلك أن ظاهرة امتلاك العبيد كانت منتشرة في البلاد التونسية فقل ان تخلو عائلة من العائلات الثرية بالخصوص من مجموعة من العبيد يقومون بخدمتها وقد أصبحت هذه الظاهرة سنة متبعة لدى البايات أنفسهم فكانوا هم بدورهم يرسلون من يشتري لهم العبيد لتربيتهم في القصر للقيام بشؤونهم وفي اغلب الأحيان كانوا يسندون اليهم بعض المهمات خاصة العسكرية منها، والناظر في الأسباب التي دعت أحمد باي الى تحرير العبيد يراها وجيهة ومقبولة من وجهة نظر شرعية وانسانية، وهذه الأسباب نلمسها في المکتوب الذي وجهه الى المجلس الشرعي بالحاضرة والذي عثرنا عليه في محفوظات الدولة التونسية والذي جاء فيه بعد المقدمة(2) :

(و (3) بعد فإنه ثبت عندنا ثبوتاً لا ريب فيه ان غالب أهل اياتنا في هذا العصر لا يحسن ملكية هؤلاء السودان(4) الذين لا يقدرّون على شيء على ما في أصل صحة ملكهم(5) من الكلام بين العلماء إذ لم يثبت وجهه وقد أشرف بقطرهم صبح الايمان منذ أزمان، واين من يملك اخاه على المنهج الشرعي الذي اوصى به سيد المرسلين آخر عهده بالدنيا وأول عهده بالآخرة حتى ان من شريعته التي أتى بها رحمة للعالمين عتق العبد على سيده بالأضرار

(1) هذا الامر بتاريخ محرم الحرام سنة 1262 هـ - 1346 م.

(2) و. د. ت: ملف 421، صندوق 230، وكذل ابن أبي الضياف: الباب السادس / 25

(3) في الاتحاف: أما بعد

(4) في الاتحاف: هؤلاء الممالك السودان

(5) في الاتحاف: على ما في أصل ملكهم

وتشوف الشارع الى الحرية، فاقترضى نظرنا والحالة هذه رفقا بأولئك المساكين في دنياهم، وبمالكهم في اخراهم، ان نمنع الناس من هذا المباح المختلف فيه والالة هذه خشية وقوعهم في المحرم المحقق المجمع عليه وهو اضرارهم باخوانهم الذين جعلهم الله تحت أيديهم، وعندنا في ذلك مصلحة سياسية منها عدم الجائهم الى حرم ولالة غير ملتهم، فعينا عدولا بسيدي محرز وسيدي منصور، والزاوية البكرية يكتبون لكل من أتى مستجيرا حجة في حكمنا له بالعتق على سيده وترفع إلينا لنختتمها، وأنتم حرسكم الله إذا أتى لاحدكم الملوك مستجيرا من سيده أو اتصلت بكم نازلة من ملك على عبده (6) وجهوا العبد الينا وحذار من ان يتمكن به مالكة لأن حرمكم يأوي من التجأ اليه في فك رقبته من ملك ترجح عدم صحته، ولا نحكم به لمدعيه في هذا العصر، واجتناب المباح خشية الوقوع في حمى المحرم من الشريعة لا سيما إذا انضم لذلك أمر اقتضته المصلحة، فيلزم حمل الناس عليه ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُنَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾ (الاسراء: 9) والسلام، من الفقير إلى ربه تعالى عبده المشير أحمد باشا باي).

ومن خلال هذه الوثيقة يتبين لنا وان الأسباب التي دفعت الباي الى اصدار هذا الأمر هي:

(1) ان أهل المملكة كانوا لا يحسنون معاملة العبيد الذين جعلوهم تحت ذمتهم على الوجه الشرعي الذي أمرت به الشريعة الاسلامية وأوصى به الرسول ﷺ عليه وسلم، لأن معاملتهم تختلف باختلاف العادات والتقاليد وظروف المالكين الاقتصادية والاجتماعية، ومن المعلوم ان الرفق بهم وحسن معاملتهم مطلب اسلامي أكدت عليه الشريعة ورغبت فيه لأن الاسلام عموما يدعو الى الرفق بالمستضعفين سواء أكانوا أرقام أم أحرار، لقوله ﷺ: (ان الله رفيق يحب الرفق ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف وما لا يعطي على سواء) (7)، وأمر الله تعالى بالرفق بالارقاء باعتبارهم من المستضعفين في الأرض فقال: «واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين احسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين» الى قوله: ﴿وَمَا

(6) في الاتحاف: في ملكية عبد

(7) التاج الجامع لأصول الحديث ج 5 ص 59

مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَلًا فَخُورًا﴾ (النساء: 36). ويتأكد من هذه الآية أن من وجوب الاحسان أن لا يختال السيد على عبده وأن يحسن معاملته فب كل شيء حتى لا يشعر بالمدلة والمهانة وقد أكد هذا الرسول ﷺ إذ نهى عن قول السيد (عبدى وأمتي) وأمره بأن يقول (فتاي وفتاتي وغلامي) وأمر باطعامهم مما يأكلون والباسهم واعانتهم على كل خدمة يقومون بها، وبهذا الاسم وردت تسميتهم في القرآن الكريم في قوله عز وجل: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكَحَ الْمُخَضَّنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ (النساء: 25) لأن الرقيق في نظر الاسلام انسان مثل غيره يجب أن يحترم في بدنه وعرضه وأن لا يعتدى عليه والا سقط التكريم الذي فضله به على جميع المخلوقات في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوُجُوهِ وَأَنْبَخِرُ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ (الاسراء: 70) وفي هذه المنزلة يستوي الحر والعبد الغني والفقير، الذكر والانثى، وتأكدت هذه المنزلة في قول الرسول ﷺ في خطبة حجة الوداع (أيها الناس، ان ربكم واحد وان أباكم واحد، كلكم لآدم وآدم من تراب وليس لغربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي ولا لاحمر على أبيض ولا لابيض على أحمر الا بالتقوى، الا هل بلغت؟ اللهم فاشهد فليبلغ الشاهد منكم الغائب)(8)

ولقد حرص الخلفاء الراشدون على اقرار هذا المبدأ - مبدأ حسن المعاملة - وترسيخه حتى تزول تلك الفروق التي ما زالت عالقة بأذهان الكثير من الناس ومما جاء في الاثر ان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب قدم مرة حاجا فصنع له صفوان بن أمية طعاما فأخذ القوم يأكلون وقام العبيد بين ايديهم لخدمتهم فغضب عمر لذلك غضبا شديدا وقال: (مالي أرى خدمكم لا يأكلون معكم اترغبون عنهم؟ أما لقوم يستأثرون على خدامهم فعل الله بهم ما فعل) ثم دعا العبيد وأمرهم بالجلوس مع مواليتهم وان يأكلوا معهم في

(8) هذا جزء من خطبة لرسول الله ﷺ القاها على المسلمين في وسط أيام التشريق، وعبارة هذا الجزء في مسند أحمد (يا أيها الناس الا ان ربكم واحد، وان أباكم واحد، الا لا فضل لعربي على اعجمي ولا لعجمي على عربي، ولا لاحمر على أسود، ولا لاسود على أحمر الا بالتقوى، الا هل بلغت؟ قالوا: بلغ رسول الله)

جفان واحدة ولم يتناول هو شيئاً من طعام صفوان لشدة غضبه من سوء معاملته لعبيده.

ان هذا الموقف المشرف من عمر رضي الله عنه ليدل على ان الاسلام ينزل العبيد المنزلة الرفيعة ويحرص على أن يعيد لهم كرامتهم التي سلبت منهم، وهذا ما يشهد به الأجانب من غير ملتنا فلقد وصف الراهب — جيمس بارتون — هذه المساواة بقوله (ليس في الاسلام طبقات أو درجة كهنوتية فأقل المؤمنين شأنًا يتعبد جنبا الى جنب مع أعظم الحكام قدرا على أساس الحقوق المتكافئة كما يمكن لأقل الناس شأنًا ان يتولى أرفع المناصب في الدولة الإسلامية وفي مراتب الدين الاسلامي)(9).

(2) أما العامل الثاني فيتمثل في منع الناس من الوقوع في المحرم غير المفصود لانهم لا يعرفون النصوص الشرعية الواردة في ملكية العبيد، لأن المتتبع للتاريخ الاسلامي يجد ان الاسلام قد ألغى جميع روافد الرق الناشئة عن القرصنة والاختطاف واستغراق الذمة بدين، والرق الناشئ عن بيع الأولاد، والرق الناشئ عن السيطرة والاستيلاء على بلاد العدو، ان جميع هذه الروافد قد أبطلها الاسلام ولم يبق منها الا مصدران هما:

أ) الرق الناشئ عن الاسر في الحرب الذي اعتبره الاسلام ضرورة وقتية تزول بزوال أسبابها وبواعتتها، لأن القتال في الاسلام انما هو مجاهدة الكفار الذين وقفوا في وجه الدعوة الاسلامية، ولذلك وجب ان يسبق القتال تبليغها (10) لقوله ﷺ (تألفوا الناس وتأنوهم، ولا تغيروا عليهم حتى تدعوهم فانه ليس في أهل الأرض من مدر ولا وبر، تأتوني بهم مسلمين الا أحب الي من ان تأتوني بنسائهم وابنائهم وتقتلون رجالهم)(11). أما الأسرى من المحاربين فالامام مخير بين القتل والاسترقاق وقبول الفداء بالنظر الى ما فيه مصلحة المسلمين، وإذا اختار أحد هذه الأمور فلا يجوز له ان يعدل عنه الى آخر، وبذلك فإن الاسلام لم يجعل الاسر في الحرب اجراء دائما لقوله تعالى ﴿حَتَّى إِذَا أَتَخَسَّمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوُثَاقَ فَمَا مَنَّا بَعْدَ وَمَا فِدَاءٌ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ (محمد: 4)

(9) نورية فؤاد عبد الله: الاسلام والخدمة الاجتماعية / 81

(10) الترماني (عبد السلام): الرق ماضيه وحاضره / 39

(11) اسد الغابة في معرفة الصحابة 464/1

(ب) الرق الناشئ عن تناسل الرقيق: وهو الذي يفرض على من تلده الأمة (12) وقد عمد الاسلام الى انهاء الرق الناشئ عن هذا النوع بصور عديدة منها:

- قرّر الاسلام أنَّ من تأتي به الجارية من سيدها يولد حراً ويلتحق نسبه به وفي هذا يقول الرسول ﷺ في جاريته مارية القبطية لما ولدت ابراهيم: (اعْتَقَهَا وَلَدَهَا، وذلك لأن الرسول قد اعترف بنسبة هذا المولود له، والجارية التي تأتي بولد من سيدها تزول عنها صفة الرق زوالاً تاماً وتصبح حرة بمجرد موته فلا يجوز بيعها، وقد انكر عمر بن الخطاب على الذين يبيعون الجواري بقوله: (أبعد أن اختلطت لحومكم بلحومهن، ودمائكم بدمائهن تريدون بيعهن) (13).

- إذا أتت الجارية بولد ثان من سيدها بعد ان اعترف بالأول فان نسبه يثبت منه بدون حاجة الى اقرار منه قياساً على اعترافه بالأول.

- ان الجارية التي تحت يد سيدها لا يجوز بيعها ولا هبتها أو التصرف فيها بوجه غير شرعي، لأن أم الولد لا تباع ولا توهب وهي حرة من جميع المال.

ومن هنا يتبين لنا ان هذه القيود التي قيد بها الاسلام رق الوراثة كفيلة بإزالة الرق تماماً لأن اغلب الذين يملكون الجواري انما يملكونهن لمتعهم الخاصة.

(3) ان ابقاء الحالة على ما هي عليه فيها ضرر كبير على الدولة، لأنها تصبح في نظر هذه المجموعة الكبيرة عاجزة عن حمايتهم واسترداد حقوقهم المشروعة، وهذا العجز قد يلجئهم الى التفكير في الاحتماء بالدول الاجنبية للدفاع عنهم فتصبح الدولة مقصرة في حق طبقة لها فضل كبير في المساهمة في تنشيط الدورة الاقتصادية، لأن هؤلاء العبيد انما يسخّرون في الغالب لخدمة الأرض داخل القطر والمتاجرة بهم في الأسواق لأن هذه التجارة كانت تدر على أصحابها أرباحاً طائلة وهذا ما دفع بالمؤرخة (ب. سلامة) الى القول: بأن تحريم بيع العبيد في سوق البركة في تونس كان سبباً في ركود

(12) وائي (علي عبد الواحد): الحرية في الاسلام / 26 ط دار المعارف

(13) ابن رشد: بداية المجتهد / 241

التجارة وحصول ازمة اقتصادية بالبلاد(14).

4) ان الظرف أصبح يدعو الى سلوك سياسة جديدة مع الأهالي غير التي كانت سابقا، وهذا الظرف أملتة العلائق التي أصبحت تربط بين المشير الأول ودول أوروبا وانظمتها الداعية الى الحرية.

دور الأجانب في إصدار القانون :

وهنا اطرح سؤالاً وهو: هل ان ما أقدم عليه الباي كان بدافع شخصي ورغبة في اقرار العدل والمساواة بين السكان مهما كان لونهم وجنسهم، أم ان هذا كان بايعاز من الدول الأجنبية؟

بالرجوع الى الوثائق الرسمية المحفوظة بخزينة الدولة التونسية وجدتُ ما يفيد أن الباي أقدم على تحرير العبيد بدافع شخصي ورغبة منه في إعادة الاعتبار الى هذا الصنف من البشر الذين وقع اغتصابهم، والتصرف فيهم بوجه غير شرعي، وقد عبر عن هذا الدافع في رسالة بعث بها الى قنصل انقلترا بتونس (الكولير طوماس ريد)(15) التي من خلالها يتبين لنا وان الباي كان على علم بالحالة التي عليها هؤلاء العبيد، وانه رأى في امتلاكهم ما يتنافى وأصول الشريعة الاسلامية التي تحرّم استعباد الانسان لأخيه.

الا ان محمد بن سلامة الذي خص مخدمه بتأليف أظهر فيه ما حققته دولة المشير، يرى أن فكرة تحرير العبيد املتها ظروف خارجية كان للأجانب دور كبير في استغلالها للتأثير على الباي والاشارة عليه بسن قانون يمكن العبيد من حريتهم فيقول (... وفي عام سبعة وخمسين ومائتين وألف أتى كبير من نحو حاكم الانقليز يطلب أبطال ملكية العبيد، على انه أراد أن يأمر بما ظهر له انه فساد في العالم، وزعم انه يريد صلاحا، واشتد

(14) ب. سلامة: ثورة بن غدام / 32

(15) و.د.ت: وثيقة ع 1: جاء فيها (اعلم محبنا ان سريرتنا في أصل الخلقة تأبى ذلك ويرق قلبنا من أجل سماعه، بحيث انني في خاصة نفسي ليس لي مملوك على رق الاسر يباع ويشترى مثل الانعام)

المشير أحمد باشا باي
29 ربيع الاول 1257

عزم طلبه في ذلك... وألحَّ الانقليز في ذلك ومعهم النصاري، فحرص مولانا برأيه الصائب الرشيد وخرج من القضية بوجه سديد(16)

الا أن كتب التاريخ المعتمدة في هذه الفترة وكذلك الوثائق الرسمية لم تشر الى هذا المبعوث، وإن ما عثرنا عليه هو بعض الرسائل المتبادلة بين الباي وأعضاء القنصلية الانكليزية بتونس الذين كانوا ينبّهونه الى سوء المعاملة التي عليها العبيد(17) وإن الأمر يقتضي النظر في حالهم وحمايتهم من ظلم الأسياد، وأنه لا سبيل الى القضاء على هذه الظاهرة حسب رأيهم الا باصدار قانون يمكن المملوكين من حريتهم، على أن الباي قد استحسن هذا التدخل وذلك من خلال المکتوب الذي بعث به الى قنصل انقلترا بتونس(18) فكان ذلك من جملة الحوافز التي دفعته الى الاقدام على منع اخراج العبيد المملوكين من المملكة لأجل التجارة بهم.

وهذا ما يدل على أن الباي كان شديد التعلق بما عليه أوروبا، ويرى ان كل ما يأمره به حكامها هو عين الصواب، ولعل عذره في ذلك هو انه لم يجد من التونسيين من نبهه الى حالة المملوكين، وإن كان الاستاذ محمد منصور يذكر من أن النخبة التي تخرجت من المدرسة الحربية وغيرها من رجالات القصر المقربين للباي مثل مصطفى صاحب الطابع(19)، ومحمد بيرم الثالث وابن أبي الضياف هم الذين شجعوا الباي على سلوك سياسة الاصلاح على

(16) ابن سلامة (محمد): العقد المنضد / 121 مخطوط: المكتبة الوطنية تونس.

(17) و. د. ت: وثيقة 66، وهي عبارة عن مکتوب من أحد أعضاء القنصلية الانكليزية الى أحمد باي بتاريخ ديسمبر 1841 ومما جاء فيه (... فيحق بطبعكم الحليم وصنيعه الكريم انكم تنهون أرباب السودان عن عقابهم بغير إذن الحاكم في سبب ذلك ما قد صنعت في هذا الشأن، ويعين سيادكم في خلاص الانسان من ظلم الانسان ويخلد اسمكم باخلص صفات السلاطين الكرام)

(18) و. د. ت: وثيقة عدد 1، جاء فيها (... وأنه ممن يستحسن رأي الدولة الانكليزية في هذه النازلة، وغرضنا في هذا الامر موافق لفرض المحب الكامل صاحب السياسة واخلاق الرئاسة الوزير (لورد بالمسترن) ونرى ذلك كما له وحسن سيرته)

وكتب في 29 ربيع الاول 1257 هـ

(19) مصطفى صاحب الطابع، ت: (1277 هـ) (1861) مملوك من القرجستان تربى في قصر حمودة باشا، اشرف على تربية أحمد باي فكان من المقربين له ومن المحبين للاصلاح ومن المشجعين على قانون عهد الامان
انظر: ابن أبي الضياف / 117/8

المستوى الاجتماعي بالخصوص، إذ أن هذه الجماعة كانت مستاءة جدا لما عليه البلاد من حكم مطلق وطغيان ظاهر واستعباد بدون موجب شرعي وقانوني(20)

إلا أن هذا التدخل من قبل هذه الجماعة المشار إليها لم يتأكد، إذ أن المؤرخين الذين ارحوا لهذه الفترة وهم من رجالات الإصلاح لم يشيروا الى ذلك، لأن المسألة ليست بالأمر الهين حتى يقع التغافل عنها بهذه السهولة.

وقد صادف هذا الاجراء الذي اقدم عليه الباي هوى في نفوس قناصل الدول الأجنبية والجمعية الانكليزية المالطية*(21): وسرورهم هذا انما يعود الى انهم يعتبرون ان الاستجابة لمطالبهم والعمل بنصائحهم انتصار لسياسة دولهم ونفوذهم على السلطة الحاكمة، وهذا ما يفسر تدخل انقلترا في افساد العلاقة بين حكام تونس ودولة فرنسا، لأن انقلترا كانت تعارض سياسة الاستقلال عن الباب العالي.

والذي نراه في هذه المسألة هو ان تحرير العبيد مسألة أقرها الشرع العزيز لا تحتاج الى تدخل الدول الأجنبية، لأن شريعة الاسلام مبناها صلاح العباد في دنياهم واخراجهم ومن هنا لا يمكن ان نعتبر ان كل محاولة للإصلاح من البايات مردها التأثير الأوروبي، وان كنا لا ننكر مدى تعلقهم بالاصلاحات التي ظهرت في أوروبا.

المراحل المتخذة في تحرير العبيد في البلاد التونسية :

لم يقدم أحمد باي على اتخاذ هذا القرار دفعة واحدة مخافة ظهور ردود فعل من قبل المالكين للعبيد وخاصة منهم الذين يستغلونهم في التجارة وخدمة الارض، كما أنه من الصعب الاستجابة الى هذا القرار بكل سهولة وبسرعة منتظرة، لذلك اتخذ الاجراءات التالية:

(1) تحجير بيع الرقيق في الأسواق، واسقاط ضريبة المكس الموظفة عليها،

(20) الذاتية الثقافية والضمير القومي داخل المجتمع التونسي: ص 65، محمد منصور

(21) و. د. ت: نفس الملف، وثيقة ع 38، وهي عبارة عن رسالة شكر صادرة عن الجمعية الانكليزية المالطية في هذا الغرض، ولاهيتها ارفقنا صورة منها بالاطروحة.

* هذه الرسالة ارفقناها في الملحق نظرا لاهميتها.

لأن الضريبة تفرض في العادة على رؤوس الحيوانات المعروضة للبيع، وهذا ما يدل على أن العبيد في تونس كانوا يعاملون معاملة الحيوان سواء بسواء، وقد ترتب عن هذا الاجراء منع المتاجرة بهم باعتبار ان ذلك من المحرم فلا تجوز المتاجرة بالنفس البشرية التي كرمها الله وفضلها على كثير من مخلوقاته، إذ كانت للرقيق أسواق يباعون فيها ويشتررون وقد ازدهرت هذه التجارة في القرون الوسطى بالخصوص في دول الشرق والغرب، ففي الدول الاسلامية نجد أسواقا مثل مكة والمدينة والطائف ودمشق والقاهرة والاسكندرية وبغداد والبصرة والكوفة وسمرقند وبُخارى، وفي الدول المسيحية الغربية نجد مدنا قد اشتهرت منذ القديم بهذه التجارة مثل القسطنطينية، والبندقية، ومرسيليا، وبالارمو وغيرها وقد ظلت أسواق الرقيق قائمة في بعض البلاد الاسلامية حتى عصور متأخرة فقد كانت تونس والمغرب من المراكز الهامة في تجارة الرقيق، وكانت تأتيا البضاعة من تنبكتو وفزان(22). ويبيع الرقيق في سوق خاص يعرف بسوق الرقيق أما في تونس فكان يعرف بـ (سوق البركة) حيث يعرض النخاسون بضاعتهم ويصنفون رقيقهم الى مجموعات كل مجموعة تنفرد بخصائص مميزة، كما كان النخاسون يستعملون كل الحيل لترويج بضاعتهم، فكانوا يظهرون محاسن ارقائهم وما هم عليه من فطنة وذكاء. كما أمر البايع بهدم الدكاكين الموضوعة لجلوس العبيد وعرضهم على المشترين.

(2) اعتبار ان كل مولود يولد بالملكة التونسية سواء أكان حرا أم عبدا لا يباع ولا يشتري وهذه القاعدة قررها الاسلام من قبل فاعتبر ان من تأتي به الجارية من سيدها يولد حرا إذا اعترف به سيده وتزول عن أمه صفة الرق ومن هنا كان النهي عن بيع أمها الأولاد. عن ابن عمر قال: قال عمر: (أيما وليدة ولدت من سيدها فانه لا يبيعهها، ولا يهبها، ولا يورثها وهو يستمتع منها، فإذا مات فهي حرة)(23) وبهذا قال المالكية والحنفية وعموم الفقهاء، وشراء العبيد في الاسلام انما لغاية العتق الذي نذب اليه وحض عليه وجعله قربة من الله تعالى، وفي ذلك أحاديث كثيرة في هذا الشأن فقد روي عن الرسول ﷺ قوله (أيما رجل اعتق امرأة كان بها وقاء كل عظم

(22) الترماني (عبد السلام): المرجع / 88

(23) الموطأ: باب بيع أمهات الأولاد / 282

من عظام محررتها من النار)(24)، لذلك كان الصحابة رضوان الله عليهم يتسابقون في شراء العبيد لعققتهم تقربا لله تعالى، وقد كان أبو بكر الصديق ينفق أموالا طائلة في سبيل تمكين هؤلاء المستضعفين من الحرية حتى أن أباه لأمه على ذلك وقال له: (أي بني، أراك تعتق أناسا ضعفاء، فلو أنك تعتق رجالا جلداء يقومون معك ويمنعونك ويدفعون عنك، فقال له أبو بكر: أي أبت، انما أريد بما أصنع وجه الله تعالى)(25) حتى أنزل الله في شأنه: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى، الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى، وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْرَى، إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى وَلَسَوْفَ يَرْضَى﴾ (الليل: 16)

ومن هنا نستنتج أن ما قام به أحمد باي يتفق والشرعية الاسلامية التي تهدف في مجملها الى غايتين أساسيتين وهما:

أ) تحرير الانسان ورفع منزلته، وإعادة اعتباره كأشرف مخلوق اختاره الله خليفة في الأرض ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ (البقرة: 30) وهذا التكريم لا يحصل إلا إذا تحرر الإنسان وتحقق له العدل والمساواة في ظل من الشعور بالأمن والاخوة الانسانية.

ب) دعوة أولي الأمر من المسلمين إلى النظر في أحوال الرعية ومساعدتها على استرداد حقوقها المشروعة، وأي حق أكثر شرعية من حق الانسان في العيش الكريم في ظل حكومة عادلة تُسَنِّوِي بين الطبقات وترفع المظالم عنهم.

موقف العلماء من القانون :

لقد سر رجال الدين بما أقدم عليه أحمد باي من محاولة لوضع حد الى هذه الظاهرة المنتشرة في البلاد، والتي كانت سببا في تصنيف المجتمع التونسي الى طبقات وتلمس هذا التأييد في جواب الشيخ محمد بيرم* رئيس

(24) الوكاني: نيل الاطار، ج 6/86

(25) منبر الاسلام: مارس 1974 ص / 65

* محمد بيرم الثالث (1786-1843) محمد بن محمد بن حسين بيرم، شيخ الإسلام في عهد البشير أحمد باي، تملّ خطة الافتاء ورئاسة المجلس الشرعي : الاتحاف، 54/8.

فتوى الحنفية عن هذه المسألة والذي نصه (أما بعد، فقد ورد على العبد الضعيف ذلك المكتوب الشريف فبادرت بالامتثال وشرعت في ايصاله الى من تضمنه من الرجال(26) وما أشرتم اليه من المصلحة قد فهمناه وتحققناه وقد وقع من عبدكم تحرير ما بيده من العبيد علما منه أنه الصواب. المتعين لا سيما وقاعدة ملك هؤلاء السودان ليست مبنية على أساس صحيح لاختلاط من هو حر الاصل منهم بغيره، فللشك في كل فرد معين منهم مجال يعلم ذلك على من وقف على رسالة الشيخ سيدي أحمد بابا في المسألة(27) وبالجمله فالخروج من عهدتهم اسلم للمرء في دينه خصوصا وقد انضم الى ذلك المصلحة التي لاحظتها السيادة ولا يسع من رزق حظا من العقل الا تسليمها، فالله تعالى يجازيكم عن النظر في مصالح عباده أجزل ما جازى به ولي أمر قائما بمصالح المسلمين والسلام.

ومن خلال هذا الجواب يتبين لنا وان ظاهرة ملك العبيد كانت منتشرة حتى في الاوساط الدينية التي تعلم ان ملكية البشر حرام وان الاسلام لا يجيز استرقاق الانسان لاختيه الانسان الحر ولو بارادته، لأن ملكية العبيد بتونس أما خطف أو شراء وهي من أعمال القرصنة التي كان يعمد اليها اليونان والفينيقيون ويتخذونها وسيلة للحصول على الرقيق.

كما يتبين لنا من هذا الجواب أيضا أن علماء الدين لم يحركوا ساكنا تجاه هذه الظاهرة ولازموا الصمت في حين ان الواجب يفرض عليهم تنبيه أولي الأمر الى هذه العادة المنتشرة والعمل على تغيير المنكر بشتى الوسائل

(26) المقصود بهم أعضاء المجلس الشرعي وهم: ابراهيم الرياحي، محمد بن الخوجة، محمد بن سلامة، أحمد الآبي، محمد المحجوب، حسين البارودي، الشاذلي بن المؤدب، علي الدرويش، محمد الخضار، والقضاة: محمود بن باكير، محمد البنا، محمد النيفر، فرج التميمي

و.د.ت: ملف 421، صندوق 230

(27) و.د.ت: ملف 421، صندوق 230، الرسالة بتاريخ المحرم 1262

أحمد بابا التنيكتي: أبو العباس أحمد بابا التنيكتي ولد بقرية أوران 21 ذي الحجة 960 هـ (28 نوفمبر 1553) تولى التدريس بجامعة الشرفاء، كان يعهد اليه بالافتاء في عدة مسائل، توفي في 6 شعبان عام 1036 - 22 افريل 1627م من آثاره: - نيل الابتهاج بتطريز الديباج

— قد تكون رسالته في الرقيق (معراج السعود في نيل مجلب السود أو الكشف والبيان لاصناف مجلوب السودان)

انظر: - دائرة المعارف: 288/2

- بروكلمان: الملحق: ج 716/1

وقولة الشيخ محمد بيرم تشهد على ذلك إذ يقول (وقد وقع من عبدكم تحرير ما بيده من العبيد علما بأنه الصواب)، إذ امتلاكه لهم على غير وجه شرعي كما أجابه عن مكتوبه كبير أهل الشورى من المالكية الشيخ ابراهيم الرياحي* الذي بارك هذا العمل ورآه من حسن السياسة فيقول بعد المقدمة: (وبعد، فقد بلغني كتابك الكريم، وخطابك العزيز الواجب التعظيم، فأحطنا بما لديه خيرا، وانشرحت بما تضمنه صدرا، إذا كان مضمونه رأيكم السديد في عتق هؤلاء العبيد لما ذكرتم من كل وجه سديد يقبله كل من له عقل رشيد، وعلم مديد وليس بعد بيانكم من مزيد، فما زالت ملة الاسلام بك مشرقة، ورياض الدولة بحسن سياستك موفقة) (28).

مدى احترام العامة للقانون :

بالرجوع الى الوثائق الرسمية المحفوظة بخزينة الدولة التونسية تبين لي أن هذا الاجراء الذي اقدم عليه الباي لم يقع احترامه من قبل الاهالي وخاصة المستفيدين من ابقاء العبيد تحت أيديهم، فقد أطالوا السنتهم بالقدح فيه، لأن هذا الاجراء من شأنه ان يلحق الضرر بهم لانهم كانوا يستعملون العبيد في التجارة بهم لما تدره عليهم من ارباح طائلة، وهذا الرفض من البعض نلمسه من خلال جملة المطالب التي تقدم بها قادة الثورة العامة التي قامت بالبلاد سنة 1864، وكذلك من خلال القضايا التي تعلقت ببعض التونسيين الذين كانوا يتاجرون بالعبيد خفية، ومن القضايا المرفوعة على سبيل المثال في هذا الشأن قضية المسمى الشيخ عمر الشناوي الذي وقع القبض عليه بتهمة المتاجرة بثمانية عشر عبدا اشتراهم من طرابلس، وقد نبه القنصل الانكليزي (وود) الصادق باي الى هذه الفعلة لانها تدل على عدم الالتزام بتطبيق الاوامر العلية، مما اضطر الباي الى تتبعه وايقافه

* ابراهيم الرياحي (1767-1850م) أبو اسحاق ابراهيم ولد بتستور وبها نشأ، ارتحل إلى تونس، انتخبه الأمير باشا سفيرا للسلطنة بالمغرب الأقصى، كان من المقربين لدى المشير أحمد باشا باي. أنظر مسامرات الظريف، ص 147-250.

(28) و. د. ت. ملف 421، صندوق 230

وتسريح ما عنده من عبيد(29)، ولعل مبرر هؤلاء الذين لم يلتزموا بهذه الأوامر هو ما كان يعمد اليه محمد باي من ملكية العبيد وشرائهم بحجة أن العربان الذين يعيشون في الاقاصي يملكون ذلك فكيف لا يملك هو؟

فقد كان هذا الباي يستخدم الجواري في قصره ويكلفهن بالاعمال الشاقة حتى انهن مللن هذه الحياقة وفضلن الهروب، من ذلك ان احدى جواريه هربت من حمام الانف للإحتماء بقنصل الانقليز الذي كان يعتبر من المدافعين عن العبيد، فما كان منه الا ان وجَّهها الى زاوية سيدي محرز لعتقها حسب ما جاء في الأوامر الصادرة عن أحمد باي، الا ان شيخ الزاوية ارجعها الى سيدها غصبا عنها(30).

ان هذه التصرفات لتدل دلالة مباشرة على ان البايات لم يحترموا ما كانوا يعملون على إذاعته بين الناس باسم الاصلاح فكيف لا يعمد الأهالي الى عدم الوفاء بالقوانين، وبذلك فإن انتقادهم لهذه السياسة شيء طبيعي لأن تغيير العادة ليس بالأمر الهين، وهذا ما جعل دولة الحماية تصدر قانونا في هذا الغرض لوضع حد إلى ظاهرة ملكية العبيد والمتاجرة بهم(31).

(29) و.د.ت: ملف 421، صندوق 230 وثيقة 110 وهي عبارة عن رسالة بعث بها الصادق باي جوابا على مكتوب القنصل جاء فيها ما يلي (فاننا علمنا من مكتوب القنصلات شأن النازلة عينا للشناوي قبل وصوله، وبمجرد حضوره سجلناه، وفي الحين كتبنا لكل واحد من هؤلاء الاشخاص رسم عتق بيده وسرحناهم للخدمة عن انفسهم، لأن العناية انما هي بتحريرهم وخروجهم من ريقه الملك)

حرر في جمادى الاولى 1276 هـ
الصادق باي

(30) و.د.ت: نفس الملف وثيقة 73 وهي عبارة عن مكتوب من قنصل انجلترا بتونس الى محمد باي في النازلة المذكورة بتاريخ 23 يناير 1857.

(31) القانون بتاريخ 5 رجب 1304 هـ - 1886 م، ومما جاء فيه (لا عبودية بمملكتنا، ولا يجوز وقوعها فيها، وكل انسان بها حر مهما كانت جنسيته أو لونه، ومن يقع عليه ما يمنع حريته او يخالفها فله ان يرفع امره للمحاكم)
الفصل الأول من القانون.

ملحق

مما يعرض على سامع سعادة الوزير الأعظم الدستور

المكرم أحمد باشا باي أمير الايالة التونسية

أبد الله دولته

ان الجمعية الانكليزية المالطية مجمعون قلبا وقالبا على استحسان ما أمرتم به من منع بيع الرقيق في اياتكم العامرة التي دخلت مذ أزمنة مديدة تحت تصرف ال بيتكم الراشدين وقد سمعوا الآن وهم مستبشرون وشاكرون انه من شمول عواطفكم وغيرتكم العلية ومما خصكم الله تعالى به من الهمم والمناقب وآثركم به على جميع من تقدم من اسلافكم الذين ولوا حكومة تونس قد ابرزتم أمرا من لدنكم عاما مضمونه انه كل من يولد من الآن في اياتكم المعمورة يكون حرا فلا يكون لاحد عليه استيلاء ولا يدعى أحد فيه مالكية إذ التصرف بنوع بني آدم انما هو لله تعالى وحد على أن في أسر الانسان وقهره على العبودية من الذنب ما لا يخفى على أحد فان شاء الله يكن هذا الامر السديد كافيا فيما يراد من تنجيج هذه المصلحة الحيوية وتسديد مقاصدها عبي أحسن منوال وبناء على ذلك فالجمعية المذكورة توافق كل من شأنه تمبّي الخير للناس، واصلاح حالهم سواء كانوا من المسلمين أو النصارى في الثنا على هذا السعي والشكر على هذا العمل الناشى عن الحكمة وحسن السياسة، وهو عندها بمنزلة تاريخ يبتدأ منه اصلاح حال العبيد الذين هم في شمالي افريقية وأواسطها وانها متحققة ان هذا المثال الحسن الذي ابدىتموه في حق هؤلاء الناس المساكين الاشقياء يكون مساعدا على تمدنهم واصلاح حالهم في المستقبل من الزمان في اقصى البلاد الداخلة في بر افريقية فالمسيول من رب العباد أجمعين ان يحفظ ذاتكم الشريفة بامننه ويخلد ملككم السعيد بالمجد والشرف أمين». ودت ملحق 421 صندوق 230، وثيقة 30.

الدكتور نصر الجويلي